شهران الثلاث تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لا من
يوم الرفع قاله الشيخ زكريا الدين عن تغير بر وهو
مقتضى التوالعود عليه هنا للحسب اليوم الذي
وقع فيه الثبوت لما تقرر ان الايام هنا لا تلفق
وان كانت الاستتابة ثلاثة ايام لانه لا حد
قوم صلح ذلك العدد وكونها ثلاثة واجب فلو
حكم الامام بقتله قبل الثلاثة الايام صح لي
لانه حكم مختلف فيه واستتير بفتحيضة
حر بمعنى انه المراة اذا ارتدت وكانت متزوجة
او معتدة طلاقا رجعيا او كانت متزوجة حاضرا
لا تقتل حتى تستبرئ بحيضة والعدة وما
زاد عن الحيضة بالنسبة الى الحرة فانها
تعتد للحيض المعتاد واما اذا ارتدت وهي
موضع فانها تقتل حتى يوجد من يرضع
ولدها ويقبل غيره قاله ابن القاسم ومال
السيد للسيد والاقي يعني ان العبد المسلم اذا
ارتد فان ماله يكون لسيده يحدد ارتداده بخروجه
بالملك لا بالارث وبانت ان الرابح انه يرجع
ماله له اذا تاب عند قوله وان تاب قاله له
وان كان المرتد حرا ومات او قتل على ردته فان
ماله يكون فيئا يحمله بيت المال لبين لورثته
منه شيء وطاهر هو لو كان له ورثة كفار وطاهر
ولو ارتد في مرضه وقتل بعيره وهو لورثته عبد
ابن الحسن فيما اذا قتل قاله بعض وينبغي
ان الحوشي في زمن الاستتابة كذلك واذا مات

من

من يرثه المرتد في حال ردته فانه يرثه من يستحق ارثه
من اقاربه وموالي نعمته واذا اسلم لا يسترجع له
ولده مسلم يعني ان المرتد اذا قتل على ردته فان
ولده الصغير يبقى على الاسلام ولا يتبع اباه في
ردته لان التبعية للاب انما تكون في دين يقر
عليه وبعبارة وبقي ولده مسلما اي حكم باسلامه
صغيرا كان او كبيرا ولو قتل الردة او تعودها على
المذهب وقوله كان ترك تشبيه فيما قبله اي كما
اذا ترك ولد المرتد اي عقل عنه حتى بلغ فانه يحكم
باسلامه فان ارتد بعد بلوغه اجري عليه حكم
المرتد واخذ منه ما جنى عمدا على عبد او ذمي او حر
مسلم كان هرب لدار الحرب اللحرابة اي من
مال المرتد وبه يعلم ان ما يستثنى منقطع والمعنى
ان المرتد اذا جنى عمدا على ذمي او على عبد عمدا
او خطأ بعد ردته او قبلها فانه يؤخذ من ماله المتعلق
العبد ردته الزنى واما لو جنى عمدا على حر مسلم
فانه لا يؤخذ منه شيء لورثته من ماله لانه حرمه القود
وهو يسقط بقتله لردته كما اذا هرب المرتد لدار الحرب
وقد كان قتل حرا مسلما فانه لا يؤخذ من ماله شيء
للملك اذا رجع قتل المرتد ان لم يسلم والمقتل ان
اسلم واذا فر المرتد بحمله على بلد الاسلام ثم
هرب الى بلد الحرب ثم اسر بعد ذلك فانه حر القرف
وهو الرق بالحرابة لا يسقط عنه لما يلحق القرف
من المعرة واما اذا قرفه في بلد الحرب ثم اسر بعد
ذلك فانه حر المعرة يسقط عنه وان رجع الى الاسلام

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)